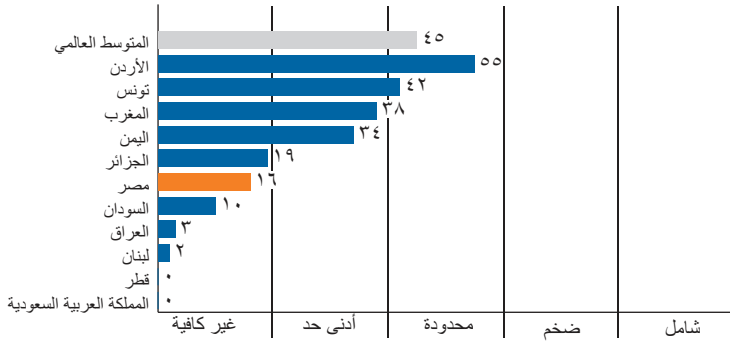


مراقبة الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>٤٢</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب المراجع تُعد مراقبة الموازنة من جانب جهاز الرقابة الأعلى في مصر محدودة.</p>	<p>٨</p> <p>١٠٠/</p> <p>تُعد الحكومة المصرية عاجزة عن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>	<p>١٦</p> <p>١٠٠/</p> <p>توفر الحكومة المصرية معلومات غير كافية عن الموازنة للجمهور.</p>

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

المقارنة الإقليمية



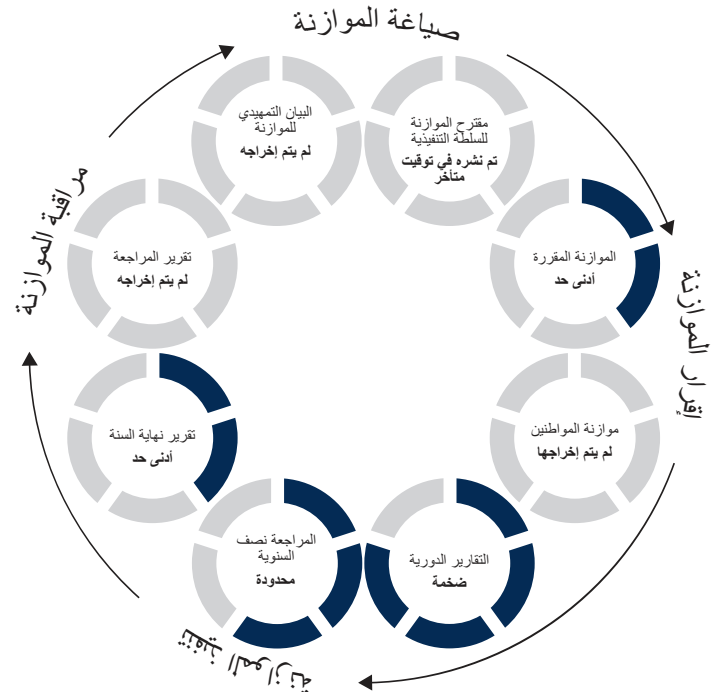
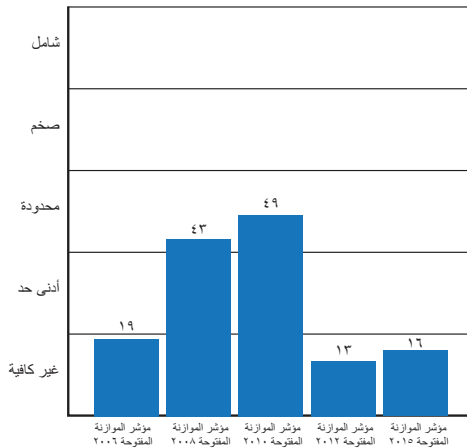
اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا التي وضعتها المنظمات المتعددة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة. يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا.

ويتم منح كل دولة درجة من أصل ١٠٠ درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

فائدة معلومات الموازنة طوال دورة الموازنة

تُعد درجة مصر المقدر بنحو ١٦ من أصل ١٠٠ درجة أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٥ درجة.

التغيير في الشفافية بمرور الوقت



ملاحظة: يتم استخدام الفئات التالية لتقديم تقرير بفائدة كل وثيقة:

لم يتم إخراجها، أو تم نشرها في وقت متأخر، أو لأغراض داخلية، أو غير كافية، أو أدنى حد، أو محدودة، أو ضخمة، أو شاملة.

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

منذ عام ٢٠١٢ قامت الحكومة المصرية بزيادة إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طريق ما يلي:

■ نشر المراجعة نصف السنوية.

ومع ذلك، فشلت الحكومة المصرية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

- عدم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور في الوقت المناسب.
- عدم توفير تقرير المراجعة للجمهور.
- عدم إخراج البيان التمهيدي للموازنة وموازنة المواطنين.

وفقًا للنتائج الواردة من برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة على (www.obstracker.org)، وبعد انتهاء فترة الأبحاث الخاصة بالمشح في ٣٠ يونيو ٢٠١٤، نشرت مصر موازنة المواطنين لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ والبيان التمهيدي للموازنة لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ في الوقت المناسب.

الوثيقة	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تُعد درجة مصر المقدرة بنحو ١٦ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ نفس درجتها في عام ٢٠١٢ بشكل كبير.

مشاركة الجمهور

عناصر مشاركة الجمهور

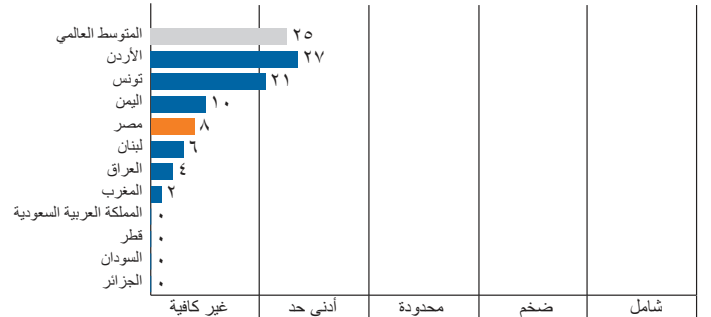


تشير درجة مصر المقدرة بنحو ٨ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد ضعيفًا. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٢٥ درجة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

المقارنة الإقليمية



مراقبة الموازنة

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دورًا هامًا – غالبًا يكون منصوص عليه في الدساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

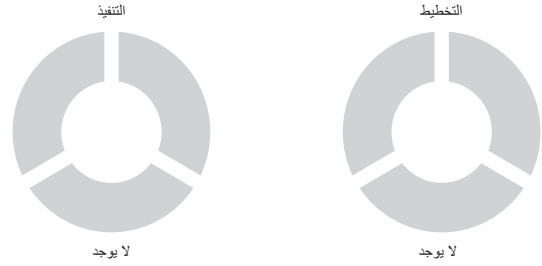
المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة **محدودة** للموازنة.

بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية كاملة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسبًا، ويستخدم نظام محدود لضمان الجودة. ومع ذلك، يمكن إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى دون أي موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقلاله. في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته.

الرقابة من جانب السلطة التشريعية



في أثناء فترة الأبحاث الخاصة بالمشح، لم يكن لدى مصر أي سلطة تشريعية معمول بها.

التوصيات

تحسين المراقبة

يجب على مصر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:

- إعادة السلطة التشريعية إلى مركزها السابق ووضع مكتب أبحاث متخصص للموازنة للسلطة التشريعية.
- ضمان تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- يلزم الحصول على موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية لإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

تحسين الشفافية

يجب على مصر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في الوقت المناسب.
- نشر تقرير المراجعة.
- نشر المراجعة نصف السنوية.

وفقًا لبرنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة (www.obstracker.org)، يتم النظر إلى المراجعة نصف السنوية لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ التي يجب نشرها بحلول ٣١ مارس ٢٠١٥ على أنها غير متوفرة للجمهور. تم نشر المراجعة نصف السنوية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ التي تم تقييمها على أنها جزءًا من مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥ في الوقت المناسب.

تحسين المشاركة

يجب على مصر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:

- وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المشح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
- إعادة السلطة التشريعية إلى مركزها السابق وعقد جلسات الاستماع للسلطات التشريعية حول الموازنات للوزارات، والإدارات، والوكالات التي يتم سماع شهادة الجماهير بها.
- وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة.

المنهجية

تقدم الحكومة المصرية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا:

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

١ شارع الفضل،

الطابق الثاني، شقة ١١،

وسط البلد، القاهرة،

مصر

البريد الإلكتروني <http://ecesr.org/en>

للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة www.openbudgetsurvey.org للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولياً وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهراً تقريباً في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥. واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة. وتمت مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.